دراسات فارسية

رسالة المشرق

إشكاليات ترجمة النصوص المتخصصة من الفارسية إلى العربية: النص الاقتصادي نموذجاً

د. صالح شبل عبد المعطي(*)

مستخلص الدراسة:

تواجه ترجمة النصوص المتخصصة مجموعة من التحديات الخاصة، والتي يكون مردها إما لجمود المادة العلمية المطلوب ترجمتها نتيجة لصعوبة مصطلحاتها وتراكيبها؛ أو لصعوبات تتعلق بمدى استيعاب المترجم للنص الموضوع وصعوبة تأويله؛ وهو ما يؤثر على انعدام الحس والذوق الفني في النص المترجم. وفي هذا الصدد تأتي الدراسة الحالية، والتي اهتمت بإشكاليات ترجمة أحد النصوص المتخصصة وهو النص الاقتصادي نظرًا للعديد من الإشكاليات التي واجهت الباحث عند ترجمته للعديد من النصوص الاقتصادية، مما رأى أنها تستدعي البحث والدراسة. حيث تم تقسيم الدراسة إلى قسمين أحدهما نظري يوضح ماهية الترجمة المتخصصة بشكل عام، والنص الاقتصادي بشكل خاص؛ فضلًا عن ذكر الشروط الواجب توافرها في مترجم النص المتخصص والاقتصادي؛ والآخر تطبيقي يوضح من خلال ترجمة نماذج مختارة من المواقع والصحف الفارسية المهتمة بالمجال الاقتصادي أهم إشكاليات ترجمة النص الاقتصادي من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، وما تسببه من تحديات وصعوبات تواجه المترجم.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الإشكاليات التي تُشكل صعوبة أمام المترجم، أهمها: كثرة المصطلحات في المجال الاقتصادي، وتعدد معانيها، والوصول إلى المكافئ المناسب لمفهوم

* - مدرس اللغويات التطبيقية – قسم اللغة الفارسية –كلية اللغات والترجمة – جامعة الأزهر.

المصطلح الاقتصادي، واستخدام رموز الاختصارات داخل النص الاقتصادي، واختلاف الأنظمة الاقتصادية والتعاملات التجارية من بلد لآخر، وما يتبعها من تشريعات تواكب تطورات المجال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الترجمة المتخصصة، الترجمة الاقتصادية، المصطلح الاقتصادي، رموز الاختصارات، المكافيء الاقتصادي

Abstract

Translation of specialized texts encounters certain special challenges either due to rigidity of scientific materials to be translated, which result from terminological and strucural difficulties, or due to difficulty in a translator's grasp of the given text and difficulty in interpretation of the same. As a result, artistic sense and taste would never be found in the translated text. In this context, this study has been put forward to address the challenges found in the translation of a certain specialized text, i.e. the economic text that resulted from multiple problemtic points that faced the researcher in translating several economic texts. Therefore, he deemed it necessary to conduct a research and study of these problematic points. The study is divided into two parts, one of which is theorical. This part explains the nature of specialized translation in general, and the economic text in particular. In addition, it gives the qualifications that should be developed by the translator of the specialized and economic text. The other part is the applied part that sets forward the most important problematic points encountered when translating the economic text from Persian into Arabic, and the challenges and difficulties it poses to the translator through the translation of selected text from Persian economic websites and newspapers.

The study found a number of challenges that could pose a great difficulty for the translator, such as: Abundent economic terminology with multiple meanings, for which finding a good equivalent is difficult, use of economic abbreviations within the economic text, different economic regimes and commercial transactions in each individual country, and resulting economic legislation that keeps pace with developments in the economic field.

Key Words: specialized translation, economic translation, economic terminology, abbreviation symbols, economic equivalent

مقدمة الدراسة:

عادة ما يتبادر إلى الذهن أن عملية الترجمة تتوقف عند مفهومها التقليدي الذي يقتصر على إيجاد المكافئات اللغوية؛ إلا أن الأمر أبعد من ذلك بكثير. فالترجمة بمفهومها الحقيقي تُركز على رسالة النص بمجملها، وتسعى لنقل المكافئ والمضمون معًا، سواء المضمر منه، أو الظاهر؛ خاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية، والتاريخية، والمعرفية، والمجتمعية؛ وحتى النفسية التي تؤثر بشكل كبير على جودة الترجمة، ومدى كفاءة المترجم، وقدرته على التحكم في هذه العملية. ومن ثمَّ تعد الترجمة بتحدياتها التي لا تحصى ساحة ميدان للصراع بين الألفاظ الصعبة وكيفية نقلها للغة الهدف من قبل المترجم؛ والذي لا يكون أمامه سوى التسلح بأكبر قدر من الأسلحة التي تُمكنه من التغلب على منافسيه (أي الألفاظ والمصطلحات) سواء كان ذلك في النصوص العامة أو في النصوص المتخصصة التي تزداد درجة صعوبتها[١].

ولكي تحقق عملية الترجمة متطلباتها الأساسية من "تأدية للمعنى ونقل لروح وأسلوب النص الأصلي واستخدام صيغ تعبيرية سلسة وبسيطة وتوليدها لاستجابات مشابهة مما يُبعدها بشكل ما عن التضارب الموجود بين المحتوى والشكل (المعنى والأسلوب) والذي قد يفقدها روح وجمالية النص الأصلي"[٢]؛ هذا إلى جانب مراعاتها للدقة والأمانة[٣] عند صياغة المعنى الصحيح؛ فلا يكفي للمترجم حتى يحقق معايير تقييم الترجمة الصحيحة[٤] أن يقوم فقط بالمعرفة النظرية للكلمات؛ وإنما ينبغي عليه– باختصار – أن يكون مُطلعًا على أصول وقواعد الفن الذي يترجمه، والإلمام بمجالات العلوم والمعارف التي يقوم بالترجمة منها وإليها؛ وأن يكون على إطلاع واسع ومستمر بالمعلومات والمصطلحات الفنية الشائعة في هذه المجالات مما يمكنه من مواكبة تطورات صياغة الألفاظ والعبارات في مجال تخصصه؛ هذا إلى جانب إدراكه لتقنيات الترجمة واستراتيجياتها. وفي ظل ثورة التواصل الثقافي والحضاري والعلمي التي يشهدها عالمنا اليوم، فقد تعددت مجالات الترجمة وتنوعت، وصار مضمونها أبعد بكثير من نقل للمكافئات اللغوية؛ وباتت الحاجة ماسة إلى ما تُعرف بالترجمة المتخصصة– أكثر من ذي قبل– لما تقوم به

من دور مهم في نقل المعارف والعلوم مما يعود بالنفع على الدارسين والمهتمين بمثل هذه المجالات.

ويقصد بالترجمة المتخصصة أي: "الترجمة التي تتعلق بنصوص يتم إنتاجها ضمن مجال تخصصي معين من المعارف والعلوم مثل: المجال الطبي، والاقتصادي، والقانوني، والتقني، والاجتماعي، والأدبي[٥]".

وقيل هي:" الترجمة التي تعتمد على النص التخصصي أو العلمي الذي يتميز بصفات وسمات غير موجودة في النص العام[٦]، ويُرسل رسالة دقيقة وواضحة دون أي التفاف وبعيدًا عن استعمال الصور البلاغية أو البيانية[٧]".

وقيل:" هي ترجمة النصوص التي تستخدم اللغة كأداة لنقل المعلومات والبيانات والاتفاقيات والمعاهدات والتقارير وشرح الأحداث والموضوعات دون غموض أو إبهام وبعيدًا عن الصناعات الأدبية والبلاغية[٨]".

مما سبق يمكننا القول بأن الترجمة التخصصية هي التي تضطلع بالأساس بترجمة النصوص العلمية المتخصصة التي تستخدم الألفاظ بمعناها الأصلي في نقل المفاهيم والمصطلحات العلمية الدقيقة دون أدنى تأمل من القارئ للمعاني المتعددة لهذه الألفاظ؛ ومن ثم لا يتطلب مثل هذا النوع من الترجمات إلى جانب إبداعي أو بلاغي كما هو الحال في الترجمات الأدبية[٩]، بل يكفي المترجم– وفقًا للتعريفات السابقة– معرفته وإلمامه بمعاني المفاهيم والمصطلحات الواردة في النص المتخصص ثم إحالتها إلى اللغة الهدف.

بيد أن هناك من يرى بأن المعرفة فقط بمعاني المصطلحات والمفاهيم عند ترجمة النصوص المتخصصة لا يكفي لإيصال الرسالة المرجوة من النص؛ ومن ثم يتطلب الأمر وجود لغة عامة والتي قد تشتمل على عدد من الصور البيانية والأساليب البلاغية لإيصال المعنى بالشكل المطلوب؛ وهم بذلك يقولون بعدم الفصل بين اللغة العامة واللغة المتخصصة إذ يرون بأن اللغة– بشكل عام– كُل متكامل لا يتجزأ؛ وبالتالي ينبغي التركيز عند ترجمة النصوص المتخصصة على التراكيب بنفس قدر التركيز على المفردات والمصطلحات[١٠].

وهنا نقول إن المشكلة الأساسية في الترجمة المتخصصة ليست في فك رموز المصطلحات ونقلها للغة الهدف فقط؛ وإنما تكمن في فهم أبعاد هذه المصطلحات وخلفياتها الثقافية ومضامينها، ومحاولة ربطها بالسياق الواردة فيه؛ وهي صعوبة بالغة تتطلب مهارات وقدرات خاصة من المترجم ومعرفته بالسياق الذي تدور فيه مثل هذه المصطلحات؛ وبالتالي فإن اقتصار الأمر على نقل المصطلح إلى اللغة الهدف بعيدًا عن الاهتمام بمفهومه وسياقه الوارد فيه هو و العدم سواء، خاصة، في ظل تطور المصطلحات وتجددها على المدى الزمني القريب؛ وبالتالي ينبغي على مترجم النص المتخصص– بشكل عام– إلى جانب تمكنه من اللغتين المصدر والهدف وإتباعه لمراحل الترجمة[١١] ما يلي:

١– العمل على إيجاد المكافيء المناسب والدقيق للألفاظ والمصطلحات الواردة في النص المتخصص، خاصة مع تنوع معانيها وفقًا للسياق الواردة فيه .

٢– المعرفة الجيدة بأبنية واشتقاقات الألفاظ والمصطلحات الواردة في مثل هذه النصوص.

٣– الرجوع إلى مصادر متنوعة من المعاجم المتخصصة للتغلب على عدم تجانس الألفاظ والمصطلحات بين اللغات المختلفة، وللوصول إلى المكافئ الصحيح.

٤– الخبرة والدراية الجيدة بالمجال التخصصي الذي يقوم بالترجمة فيه، مما يجنبه الوقوع في المزيد من الأخطاء.

٥– العودة لأساتذة وخبراء المجال التخصصي الذي يقوم بالترجمة فيه للوصول إلى أكثر المكافئات انتشارًا وتكرارًا في مثل هذه المجالات.

أهمية الدراسة

يُعد الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية المهمة التي تُسهم في تطوير البلدان وازدهارها؛ بما ينطوي عليه من نُظم تربطها علاقات وأساليب، ويساعد على توفير المعلومات، والبيانات، والإحصائيات، والتقارير اللازمة لاتخاذ قرار سليم؛ وذلك من خلال نص، أو خطاب اقتصادي يتميز بلغة تعتمد على مصطلحات ومعارف خاصة بهذا المجال، تُسهم في توضيح المعنى بطريقة

علمية ومباشرة؛ فضلًا عن استخدامه لمجموعة من الصور البيانية والأساليب البلاغية للتيسير من عملية التواصل بين الأفراد المهتمين بهذا المجال وعامة الناس.

وانطلاقًا من هذا، تأتي أهمية هذه الدراسة لتوضح ما ينبغي على المترجم حول طرق التعامل مع أحد النصوص المتخصصة وهو النص الاقتصادي، وكيفية اختيار إحدى استراتيجيات الترجمة المتاحة والتي تناسب فك رموز هذا النص وطلاسمه في ظل التأكيد على أن لغته تستوجب وجود لغةٍ عامةٍ مشتركة، لتسهل من التعبير عن علومه ومعارفه كافة، وتيسر من عملية التواصل فيما بين المهتمين به.

أهداف الدراسة

ترتبط ترجمة النص الاقتصادي– أحد أفرع النصوص المتخصصة– بحساسية وصعوبة بالغة؛ لأنه بالإضافة إلى الإشكاليات المشتركة في ترجمة النصوص المتخصصة، نجد بعضًا من العواقب القانونية والاقتصادية التي تقع على عاتق مترجم النص الاقتصادي؛ حيث يؤدي أي خطأ ما، أو إهمال، أو زلة أثناء ترجمة العقود أو الاتفاقيات على سبيل المثال، إلى ضرر لأحد الأطراف قد لا يمكن إصلاحه مما يُشكل صعوبة على المترجم تُحتم عليه المزيد من الاطلاع والمتابعة والتحليل. لذا جاء الهدف من هذه الدراسة ليوضح ما يلي:

١– التعرف على أهم الأساسيات الواجب توافرها في مترجم النص الاقتصادي.

٢– التعرف على أهم الإشكالات والصعوبات التي تواجه مترجم النص الاقتصادي.

٣– رصد إشكالات ترجمة النص الاقتصادي من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، واقتراح الحلول لها.

تساؤلات الدراسة

- ما هي أبرز المشاكل التي تُعيق قدرات المترجم أمام وضع الحلول لمشاكل الترجمة الاقتصادية والتقنيات المستخدمة فيها؟
- ما هي أفضل الإجراءات والحلول التي تمكن المترجم من تذليل الصعوبات والتحديات التي تواجهه أثناء عملية ترجمة النصوص الاقتصادية؟

الدراسات السابقة

وقعت يد الباحث على عدد من الدراسات الفارسية التي تناولت بشكل عام مجال ترجمة النصوص المتخصصة. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات لم تتحدث صراحة عن أهمية الترجمة المتخصصة؛ إلا أن غالبيتها تناولت بشكل مباشر أنواع معينة من الترجمة المتخصصة مثل: الترجمة القانونية، والاجتماعية، وغيرهما. وربما يرجع السبب في ذلك لمدى وأهمية الاحتياج إلى مثل هذا النوع من الترجمات؛ لكننا في الوقت ذاته لاحظنا ندرة الدراسات والأبحاث الفارسية التي أنجزت في مجال الترجمة الاقتصادية باعتبارها إحدى أنواع الترجمة المتخصصة؛ ومن بين هذه الدراسات– على سبيل المثال لا الحصر– ما يلي:

- **الدراسة الأولى**: أجرتها (ياغچي،شهناز مُحَمَّد زاده، ١٣٨٥هـ.ش/ ٢٠٠٦م) بعنوان: المشكلات الخاصة بترجمة النصوص القانونية في إيران، ونشرت في مجلة پژوهش ادبيات معاصر جهان، العدد ٣٥. وترى هذه الدراسة التي اهتمت– على وجه الخصوص– بترجمة النصوص القانونية من اللغة الفارسية إلى اللغة الروسية بأن اللغة ناقل للمعلومات، وبمساعدتها يتضح فكر المُشرع الوارد في النص القانوني؛ ومن ثّم يمكن الاستفادة منه لعموم الناس. وبالتالي فإن الترجمة الركيكة و الضعيفة للنصوص القانونية تؤدي في النهاية إلى تفسيرات مختلفة ومتعددة، خاصة، وأن مفهوم النص القانوني يتضح من خلال قراءته؛ فالقارئ هو الذي يُحلل النص في عقله ويفهم معناه. وبالطبع، يجب أن يؤخذ في الاعتبار بأن كل القراء ليس لديهم نفس المستوى من الفهم ومعرفة القراءة والكتابة. ولهذا السبب، فإن الهدف الرئيسي لترجمة النصوص القانونية هو تحقيق تفسير هذه النصوص من قبل القارئ دون إدخال أدنى خلل في مفهوم القوانين. وقد خلُصت الدراسة إلى تقسيم مشاكل الترجمة القانونية إلى نوعين رئيسيين: أحدهما يتعلق بالمشاكل اللغوية (صرفية– نحوية– معجمية)، والأخرى تتعلق بفنون الترجمة القانونية؛ ومن ثم يلزم على مُترجم النص القانوني إلمامه الجيد بتقنيات الترجمة القانونية واصطلاحاتها وما يعادلها في كلتا اللغتين (الأصل والهدف).

- **الدراسة الثانية**: أجرتها (صدر زاده، ماندانا، ١٣٩١هـ.ش/٢٠١١م) بعنوان: الترجمة القانونية– التحديات والنظريات المعاصرة، ونشرت في مجلة پژوهش ادبيات معاصر جهان، العدد ٦٢. اهتمت هذه الدراسة– في البداية– بتوضيح وجهات نظر المنظرين المعاصرين للترجمة القانونية، أمثال: إدموند كاري[١٢]، وجون كلود جيمار[١٣]، وماريان لودره[١٤]. ثم انتقلت بعدها للحديث عن تحديات الترجمة القانونية، بما في ذلك ترجمة المصطلحات القانونية وصياغتها، وغموض النصوص القانونية، وإعداد الوثائق. وأكدت الدراسة بأن ترجمة النصوص المتخصصة– ومنها النصوص القانونية– تواجه العديد من التحديات، والتي تتركز معظمها حول تعدد المصطلحات الخاصة بمثل هذا النوع من النصوص؛ والتي ترى بإمكانية حلها– في الغالب– عن طريق الرجوع إلى المعاجم المتخصصة أو سؤال الخبراء؛ لكن في ذات الوقت ترى بأن ترجمة النصوص القانونية ترتبط بصعوبات أكثر خطورة قد تؤدي لعقوبات قانونية لأحد الطرفين، نظرًا لأن القوانين والعقود والأحكام القانونية لا تتعلق فقط باللغة والمصطلحات القانونية، وإنما ترتبط ارتباط وثيق الصلة باللغة التقنية أو العلمية أو الاقتصادية.. ومن ثم لزم الإلمام الجيد بالمفردات والمصطلحات والتعابير القانونية الخاصة بهذه النصوص تجنبًا للوقوع في مشاكل تؤدي في النهاية إلى صعوبات فهم المترجم للنص المصدر.

- **الدراسة الثالثة**: أجراها كل من (رستمي، مصطفى صداقت، بيگدلي، علي، ١٣٩٥هـ.ش/ ٢٠١٦م) بعنوان: ترجمة نصوص العلوم الاجتماعية: المشاكل والحلول. نُشرت هذه الدراسة في مجلة مطالعات اجتماعي ايران، السنة العاشرة، العدد ٢–٣. أشارت هذه الدراسة إلى عدم الاهتمام بترجمة النصوص العلمية في إيران، وبوجه خاص ترجمة نصوص العلوم الاجتماعية؛ بينما يتم التركيز من الغالبية على النصوص الأدبية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى المشاكل الخاصة المتعلقة بترجمة النصوص العلمية؛ والتي ليس في مقدور أي شخص أن يتعرض لترجمتها والخوض في غمارها. وبالتالي اهتمت الدراسة بتقديم الحلول التي طرحها المنظرين في مجال دراسات ترجمة النصوص الاجتماعية. كما أشارت إلى العديد من النقاط الخاصة بالتمييز بين النصوص الأدبية والعلمية. وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من الحلول

لمشكلات ترجمة النصوص الاجتماعية شملت قبول مصطلح اللغة المصدر كلفظة مقترضة في اللغة الهدف، والاعتماد عند الضرورة على الترجمة الحرفية للعبارات والألفاظ التي لا يوجد مكافئ لها، والترجمة باستخدام عنصر ثقافي بديل، واستخدام خاصية الحذف في الترجمة.

- **الدراسة الرابعة**: أجراها (باغجرى، كمال، وقاسمى روزه، ناصر، وطالب بزرگى، اسحاق، وكلوانق، سجاد صدقى، ١٣٩٦هـ.ش/ ٢٠١٧م) بعنوان: تحليل تحديات إيجاد المكافئ عند ترجمة المعاجم المتخصصة متعددة اللغات بناءً على ترجمة معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية (ثلاثي اللغة) للدكتور مصطفى هنّي. وجاءت هذه الدراسة في ست وعشرين صفحة، ونشرت في مجلة پژوهش هاى ترجمه در زبان وادبيات عربى، العدد ١٦. وترى هذه الدراسة بأن هناك المزيد من التحديات المصطلحية الخاصة التي تواجه مترجم النصوص المتخصصة بشكل عام؛ والتي يمكن حلها غالبًا عن طريق الاستشهاد بالمراجع المتخصصة أو العودة للخبراء المتخصصين؛ لكن في الوقت ذاته هناك صعوبات وإشكاليات أخرى خاصة بترجمة المعاجم المتخصصة متعددة اللغات تواجه مترجم النصوص القانونية والاقتصادية والتجارية على وجه الخصوص، والتي من أهمها عدم تجانس المعاجم المتخصصة عند ترجمة مثل هذه المصطلحات والألفاظ مما يصعب على المترجم عملية الوصول إلى المكافيء الصحيح لها، فضلًا عن اختلاف مكافيء الألفاظ والمصطلحات عن اللغة الأصلية مما يؤدي إلى الخطأ في نقل الألفاظ والمصطلحات بين اللغات المختلفة. وسعت الدراسة للإجابة على السؤال التالي: ما هي التحديات والصعوبات التي تواجه المترجمين عند إيجاد المكافيء الصحيح لمصطلحات معاجم النصوص الاقتصادية والمصرفية متعددة اللغات، وما هي سُبل الخروج منها؟ وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المهارات التي ينبغي على مترجم مثل هذه المعاجم إتقانها حتى يتمكن من التغلب على هذه التحديات والصعوبات؛ ومن أهمها تمكنه التام من اللغتين (المصدر والهدف)، وخبرته واطلاعه الكافي بالنص المترجم مما يمكنه من إيجاد المكافيء الصحيح الذي يتماشى مع سياق الجملة ويفي بالمطلوب، وعدم اعتماده على معجم

واحد للرجوع إليه والاستشهاد منه، والاعتماد على أكثر المكافئات تكرارًا وانتشارًا في مجال النص المترجم وذلك عن طريق سؤال الأساتذة والخبراء المتخصصين.

- **الدراسة الخامسة**: أجراها كل من (عادل، مرتضى، رحيمى، حسام الدين، ١٣٩٧هـ.ش/ ٢٠١٨م) بعنوان: أسس ترجمة النصوص القانونية. وجاءت هذه الدراسة في عشرين صفحة ونشرت في مجلة مطالعات حقوقى خصوصى، العدد ٢. وفيها رأى الباحثان أن ترجمة النصوص القانونية أمر حيوي ومهم للغاية من أجل تطوير القوانين الخاصة بنا. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لكي نكون ترجمة مثالية للنصوص القانونية ينبغي علينا مراعاة أساسيات هذا العمل وتطبيق المبادئ المتعلقة به، والتي تم تقسيمها من خلال هذه الدراسة إلى نوعين: مبادئ عامة تهتم ببنية وطبيعة النص المصدر مثل البحث عن المكافئ الجيد للمصطلحات، وترجمة الألفاظ التي لا معنى لها في اللغة الهدف، ومبادئ خاصة فرعية تتعلق بمدى مهارة المترجم ومعرفته بالنظام القانوني لبلد اللغة المصدر، وإدراكه للحقوق القانونية بها؛ إلى جانب معرفته بالنظام القانوني لبلد اللغة الهدف، وقدرته على التمييز بين المعاني الخاصة والعامة، والتمييز بين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية عن سائر النصوص القانونية، واختياره للمعجم الصحيح المناسب للترجمة.

منهج الدراسة

لما كانت الدراسة تهدف إلى تناول الكشف عن جانب من الإشكاليات التي تواجه المترجم أثناء نقله للنص المتخصص بشكل عام، والاقتصادي بشكل خاص، ومن ثم تحليل محتواه، وصولًا إلى المفهوم الحقيقي له، لذا فقد اختار الباحث أن يعتمد على أدوات المنهج التحليلي النقدي؛ الذي يساعد على دراسة وتحليل إشكاليات الترجمة، مع تقديم مقترحات لحلها.

حدود الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدد من النماذج الاقتصادية الواردة في لغة الصحف والمواقع الالكترونية الصادرة باللغة الفارسية، والمهتمة بالمجال الاقتصادي وتحليلاته.

مدخل إلى إشكاليات ترجمة النص الاقتصادي

يأتي الدافع من وراء اختيار الباحث لدراسة إشكاليات ترجمة النصوص الاقتصادية من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية لسببين: الأول: من منطلق أن الترجمة الاقتصادية تختص بالمقام الأول بأحد أهم مجالات الحياة للإنسان وهو المجال الاقتصادي، والذي تتنوع فروعه ليشمل اقتصاد الطاقة والنفط والغاز، والسياسات المصرفية والنقدية، والاستثمار والبورصة، ونظم إدارة المخاطر والنمو الاقتصادي وغيرها، مما يحتاج إلى لغة تتميز بأسلوب خاص يختلف– بالطبع– عن أسلوب اللغة العادية، ومليئة بالأرقام والنسب والإحصائيات؛ وتحتوي– في الوقت ذاته– على بعض الصور البيانية والأساليب البلاغية لتسهل عملية إيصال الرسالة الاقتصادية للمتلقي. والثاني: لعدد من الإشكاليات التي واجهت الباحث أثناء ترجمته للعديد من النصوص الاقتصادية مما رأى أنها تستدعي البحث والدراسة.

وتُعرف لغة النص الاقتصادي بأنها "لغة علمية تقنية تعتمد على أسلوب بسيط سلس خاليًا من كل ما يعيق الرسالة الاقتصادية للمتلقي، وتهتم بكل ما يحدث في المجال الاقتصادي من تطورات ومستجدات، مستخدمة في ذلك الأرقام والنسب والإحصائيات باعتبارها وسيلة اتصال مهمة بين أصحاب هذا المجال من جهة، والمواطن العادي وخبراء الاقتصاد من جهة أخرى"[١٥]. ومن ثم تتطلب في الواقع عدد من السمات والخصائص الواجب توافرها في مترجم النص الاقتصادي[١٦] على وجه الخصوص، والتي تُمكنه من الوصول إلى المكافئ الصحيح للمصطلحات الاقتصادية[١٧] المستخدمة في مثل هذه النصوص. والآن نبدأ في عرض لأبرز هذه الإشكاليات التي تم رصدها من واقع ترجمتنا للنصوص الاقتصادية موضع الدراسة؛ وقمنا بتقسيمها إلى ما يلي:

الأولى: إشكاليات تتعلق بالتطورات والتغيرات الاقتصادية.

الثانية: إشكاليات تتعلق بالجوانب الثقافية.

الثالثة: إشكاليات تتعلق بالصور البيانية والأساليب البلاغية.

أولًا: إشكاليات تتعلق بالتطورات والتغيرات الاقتصادية

تتنوع هذه الإشكالات ما بين تغيير في القوانين والتشريعات الاقتصادية، وتنوع في المصطلحات والمفاهيم، واستدعاء للأحداث التاريخية ذات المردود القومي في داخل النص الاقتصادي، واختلاف الأنظمة الاقتصادية والتعاملات التجارية من بلد لآخر؛ وذلك في ظل استمرارية لجوء الحكومات والدول– بين الحين والآخر– وفقًا لأولوياتها التشريعية ونتيجة للأزمات الاقتصادية المتكررة إلى تغيير في سياساتها التشريعية في المجال الاقتصادي الأمر الذي يعقبه العديد من التشريعات والقرارات، والتي قد تأتي في الغالب من أجل الإسهام بشكل عام في تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، أو لحل مشكلة من المشاكل الاقتصادية التي تمس حياة المواطنين. وهنا يتحتم على المترجم مواكبة صدور مثل هذه القرارات والتشريعات، ومعرفة الأسباب من وراء إصدارها، والمقصود منها، الأمر الذي يمكنه من إيصال رسالة النص الاقتصادي على النحو المطلوب. وفي مثل هذه الحالات يلجأ المترجم غالبًا لاستراتيجية الإيضاح لتساهم في توضيح المعنى المقصود دون أية غموض أو لبْس؛ ومن ذلك ما يلي:

١- القوانين والقرارات والخُطط الاقتصادية الجديدة، والتي قد تتسبب في العديد من المشاكل أمام المترجم في حال لم يكن على إطلاع بها، ومن ذلك ما يلي:

أ- قانون التسعير الحكومي للدولار

يُعرف هذا القانون إعلاميًا أيضًا بعملة "٤٢٠٠ تومان". ففي العام ٢٠١٨م وعندما ارتفع سعر صرف الدولار أمام الريال في السوق الإيرانية الحرة، اضطرت الحكومة لاتخاذ العديد من القوانين والقرارات والتي من شأنها تفويض محافظ البنك المركزي الإيراني للتدخل في سوق العملة وإدارتها وفقًا لما تقتضيه مصلحة هذه الدولة. وكان من بينها مشروع قانون لتسعير الدولار من أجل توفيره لشراء السلع الأساسية كالغذاء والدواء. وبحسب هذا القانون تم تخصيص عملة بسعر حكومي للدولار تعادل (٤٢٠٠ تومان/ دولار) فيما عُرفت اصطلاحًا بعُملة "٤٢٠٠ تومان"؛ ومن ثم إذا لم يكن المترجم على دراية كافية بماهية هذا القانون

والمصطلح الدال عليه "٤٢٠٠تومان" فإنه قد يلجأ بالطبع للترجمة الحرفية التي تبعده كثيرا عن مضمون النص، ولن يوصل الرسالة بالشكل المطلوب، مثل:

النص الأصل:

"مُحَمَّد حسين فرهنگی نماينده تبريز گفته است بر اساس آمار بانك مركزی از مارس ٢٠١٨ تا ژوئن گذشته، كالاهايی كه ارز ٤٢٠٠ تومانی دريافت كرده اند، تورم ١٩٠ درصدی داشته اند وساير كالاها تورم ٤٣٣ درصدی داشته اند"[١٨].

وترجمته:

قال مُحَمَّد حسين فرهنجي، النائب عن تبريز، إنه وفقًا لإحصاءات البنك المركزي، خلال الفترة من مارس ٢٠١٨ وحتى يونيو من العام الماضي، فقد بلغ تضخم السلع التي يمكن شراؤها وفقًا للتسعير الحكومي للدولار(٤٢٠٠ تومان/دولار) ١٩٠%، بينما بلغ التضخم في السلع الأخرى ٤٣٣%.

نلاحظ أننا قمنا عند ترجمتنا للنموذج السابق بذكر عبارة "وفقًا للتسعير الحكومي للدولار" قبل ترجمتنا للمصطلح "ارز ٤٢٠٠ تومانی" على الرغم من عدم وجودها في النص الأصلي؛ وذلك في إشارة منا إلى قانون التسعير الحكومي للدولار؛ ولو اكتفينا هنا فقط بترجمة المصطلح (٤٢٠٠ تومان) دون تدخل لما تمكننا من إيصال مضمون الرسالة. وهو ما يؤكد هنا على ضرورة إطلاع المترجم على ما يستجد من قرارات تخص المجال الاقتصادي مما يمكنه من إيصال الرسالة المقصودة من النص بوضوح؛ وإلا قد يلجأ المترجم لترجمة المصطلح ترجمة حرفية، وهو ما سيبعده كثيرًا عن المعنى المقصود.

ب- قانون (تصفير العملة- صفرزدايی)

هو مشروع قانون تم اقتراحه كحل للأزمة التي تمر بها البلاد، ويقضي بتغيير قيمة العملة الوطنية في إيران عن طريق استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة تقل قيمتها عن السابقة بمقدار عدد الأصفار المحذوفة منها، وهو ما تم الاصطلاح عليه بتصفير العملة (صفرزدايی)، وذلك مثل:

النص الأصل:

" ولی پیشنهاد می شود قبل از اجرای سیاست صفرزدایی در کشور که می تواند به نتایج مثبت و خوبی منجر شود، باید قدرت قیمت گذاری عوامل اقتصادی در کشور محدود شود"[١٩].

وترجمته:

لكن يُقترح قبل تنفيذ سياسة تصفير العملة، والتي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية وجيدة، أن يتم تحديد قوة تسعير العوامل الاقتصادية في الدولة.

عند ترجمتنا لهذا النموذج أيضًا قمنا بذكر عبارة (تصفير العملة) لتوضح أن المقصود من المصطلح "صفرزدایی– التصفير" هو قانون تصفير العملة المقترح؛ وهو ما أوضح المعنى دون غموض.

٢- المصطلحات الاقتصادية الحديثة الواردة في النص الاقتصادي؛ وهي من المشاكل الأخرى التي تواجه مترجم النص الاقتصادي نظرًا لحداثتها وارتباطها بتغيرات الوضع الاقتصادي في البلاد؛ وذلك مثل:

أ- (ارز ترجیحی- العُملة المفضلة)

تأتي هذه العُملة ضمن آليات الدعم المقدم من الحكومة الإيرانية لجميع شرائح المجتمع بهدف محاربة الفساد؛ حيث تم تخصيصها بسعر حكومي للدولار يعادل "٤٢٠٠ تومان"؛ وتعرف كذلك بالعُملة المدعومة حكوميًا، والتي سبق الحديث عنها من قبل؛ وذلك مثل:

النص الأصل:

"مسعود میرکاظمی در باره حذف ارز ترجیحی گفت: اگر قرار بود اجرا شود دارو و نان حلقه اخر بودند. طرح اگر در آینده اجرا شود بستگی به مصوبات مجلس دارد"[٢٠].

وترجمته:

وحول إلغاء العُملة المفضلة (عُملة مُسعرة حكوميًا تعدل ٤٢٠٠ تومان/دولار) صرح مسعود مير كاظمي قائلًا: إذا تقرر إلغاؤها فسيكون الدواء والخبز المرحلة الأخيرة. وفي حال تنفيذ الخُطة في المستقبل، فإن هذا سيعتمد على موافقة البرلمان.

نلاحظ إضافة عبارة توضيحية عند ترجمتنا لهذا النموذج، والتي تم وضعها بين قوسين، لتوضح المقصود من العُملة المفضلة؛ حتى نتأكد من وصول المعنى بشكل واضح للمتلقي.

ب- (كالابرگ- بطاقة الكترونية)

عبارة عن بطاقة الكترونية قامت الحكومة بتخصيصها مؤخرًا للمواطنين حتى يتمكنوا من خلالها صرف السلع الأساسية المدعمة المخصصة لهم فقط، وهي تقابل البطاقات الورقية أو ما تعرف بالكوبون، والتي كانت مستخدمة قبل ذلك في صرف السلع المدعمة، مثل:

النص الأصل:

"وزير كشور گفت: تا وقتى كالابرگها آماده توزيع شوند واريز يارانه به شكل نقدى ادامه خواهد داشت. اما يارانه قطعا به طور جدى با كالابرگ پرداخت خواهد شد"(٢١).

وترجمته:

صرح وزير الداخلية قائلًا: إلى أن تصبح بطاقات السلع الالكترونية جاهزة للتوزيع، سوف يستمر صرف الدعم بشكل نقدي. لكن سوف يتم دفع الدعم بجدية عبر البطاقات الإلكترونية.

قمنا في هذا النموذج بترجمة المصطلح (كالابرگ ها) إلى (بطاقات السلع الالكترونية) بإضافة لفظة (السلع)– غير الموجودة بالنص الأصلي– لنوضح للمتلقي أن هذه البطاقات مخصصة فقط لصرف السلع المدعمة من الحكومة، وبالتالي نزيل الغموض حول ماهية هذا المصطلح الوارد في النص، وما هي أوجه استخداماته.

٣- استدعاء الأحداث التاريخية ذات المردود القومي؛ سواء كانت ذا علاقة مباشرة بالشأن الإيراني أو تم استيرادها كنموذج من ثقافات دول أخرى، ومن ذلك ما يلي:

أ- (خُطة اقتصاد بلا نفط– اقتصاد بدون نفت)

ظهر مصطلح "اقتصاد بلا نفط" لأول مرة إبان عملية تأميم صناعة النفط في إيران عام ١٩٥١م، وموقف بريطانيا العدائي تجاه حكومة الدكتور "مصدق" في ذلك الوقت.حيث قامت الحكومة البريطانية بعرقلة إيران اقتصاديًا ومنع توريد البضائع إلى البلاد، وفرضت جميع

أنواع الضغوط على إيران، مما دفع "مصدق" إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لمنع الانهيار الاقتصادي للبلاد، والتي كان من بينها تجاهل عائدات النفط. وبما أن الدكتور مصدق كان يحظى بدعم قوي من المجتمع، فقد رحب الناس بهذا القرار المؤلم للحكومة، ولأول مرة تم إعداد وتنفيذ الميزانية الحكومية دون النظر إلى عائدات النفط مما أجبر الميزان التجاري في البلاد على الاستقرار لأول مرة في ذلك العام، وأجبر الصادرات على تجاوز الواردات. وقد تعالت الأصوات في إيران مؤخرًا باستدعاء هذه الخُطة ذات المردود القومي، والحرص على جدية تنفيذها مرة أخرى، وبخاصة، في ظل تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الغربي على إيران، وذلك مثل:

النص الأصل:

"به گزارش خبرنگار مهر، روز گذشته رهبر انقلاب در جمع کارگزاران نظام به مسأله اقتصاد بدون نفت اشاره کردند و فرمودند: مسأله رشد اقتصادی بدون نفت خیلی مهم و بلند مدت است. مثل این کشورهایی که نفت ندارند، رشد اقتصادی هم دارند، پیشرفت اقتصادی هم دارند، کم هم نیستند"(٢٢).

وترجمته:

ووفقًا لتقرير مراسل وكالة "مهر" فقد أشار المرشد الأعلى أمام حشد من مسؤولي النظام إلى قضية "اقتصاد بلا نفط" وصرح قائلًا: إن قضية النمو الاقتصادي بدون نفط مهمة جدا وطويلة الأجل. فالبلدان التي ليس لديها نفط، لديهم أيضًا نمو وتقدم اقتصادي، ولا ينقصهم شيء".

٤- اختلاف مُسميات العُملات من بلد لآخر

من الإشكاليات الأخرى التي يُصادفها المترجم عند ترجمته للنص الاقتصادي اختلاف مسميات العُملات من بلد لآخر، وفي هذه الحالة يضطر المترجم لتفسير نُوع العملة وقيمتها ونقلها إلى اللغة الأخرى، وبخاصة، إذا كنا نتحدث عن ترجمة نص اقتصادي باللغة الفارسية، والتي تعج بالعديد من أسماء العملات التي تختلف كلية عن غيرها من العُملات في البلاد

العربية، وعدم معرفة الكثيرين عنها بسبب ضعف وتوتر العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ومن ذلك ما يلي: عملة "بهار آزادى"[٢٣]، و"تومان"[٢٤]، لاحظ النموذج التالي:

النص الأصل:

"به گزارش ايسنا، پس از انقلاب اسلامى، سكه بهار آزادى به دو شكل ضرب و توزيع شده است؛ يكى سكه بهار آزادى كه سال ١٣٥٨ تا ١٣٧٠ ضرب شده است كه با عنوان سكه طرح قديم شناخته مى‌شود"[٢٥].

وترجمته:

وبحسب تقرير وكالة أنباء "إيسنا"، فقد تم صك عملة (بهار آزادى) بعد الثورة الإسلامية بطريقتين؛ إحداها هي عملة (بهار آزادى) والتي تم صكها ما بين عامي ١٩٧٩م و ١٩٩١م، والتي تُعرف باسم عملة التصميم القديم.

على الرغم من قيامنا في هذا النموذج بترجمة المصطلح (سكه بهار آزادى) إلى (عملة بهار آزادى) دون أي تدخل، وهو ما أوضح المقصود منها للمتلقي بكونها عُملة مستخدمة في هذه الدولة؛ لكن تبقى قيمتها وأنواعها مجهولة بالنسبة له مما يستلزم القيام بإضافة عبارة توضيحية لها في هامش المتن توضح قيمتها وأنواعها المستخدمة؛ وبخاصة، في ظل عدم وجود مكافيء لفظي لها في اللغة العربية.

٥- رموز الاختصارات الواردة بالنص الاقتصادي

تُعد رموز الاختصارات من بين الأمور الشائع استخدامها مؤخرًا للدلالة على مصطلح أو مجموعة من الكلمات ذات دلالة محددة؛ حيث يتم اختصار المصطلح أو مجموعة الكلمات تلك في الأحرف الأولى المكونة لها. ويواجه مترجم النص الاقتصادي من اللغة الفارسية نوعين من رموز الاختصارات إحداها: تخص مصطلحات من اللغة الفارسية مثل (إيرنا– وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية)، و(إيسنا– وكالة أنباء الطلبة)، و(وزارت صمت– وزارة الصناعة والمعادن والتجارة)، والأخرى: تخص مصطلحات مقترضة من اللغات الأجنبية مثل: (اوپك– منظمة الدول المصدرة للنفط)، و(آنكتاد– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) و(كپلر– إحدى

شركات بيانات الطاقة وتتبع ناقلات النفط). هذا إلى جانب كثرة الاختصارات الواردة في النص الاقتصادي باللغة الإنجليزية، والتي على الرغم من سهولة ترجمتها ومعرفة المكافيء لها إلا أنها قد تشكل عائقًا أيضًا أمام المترجم، خاصة مع حداثتها وعدم معرفته بمدلولها، ومنها (ETS– عملة رقمية تستخدم للتداول الإلكتروني[٢٦] أو ما يُعرف بسوق التجارة الإلكترونية). ومن ثم يتحتم على المترجم البحث عن مدلولات هذه الرموز وتفسيرها داخل متن الترجمة لتوضيح المقصود منها للمتلقي؛ ومن ذلك ما يلي:

أ– (**آنكتاد**: تشير اختصارًا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

"بر اساس آمارهای "آنكتاد" سهم ايران از جذب سرمايه گذاری مستقيم خارجی دركل جهان طی سال ٢٠١٩ كمتر از يك دهم درصد (يك هزارم) بوده است"[٢٧].

وترجمته:

وبحسب إحصائيات آنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فإن نصيب إيران من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في عام ٢٠١٩ كان أقل من عُشر بالمائة (واحد على ألف).

قمنا عند ترجمتنا لهذا النموذج بتوضيح المقصود من الاختصار (آنكتاد) عبر ذكره بين قوسين داخل نص الترجمة وهو يشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ب– (**كپلر**: تشير اختصارًا إلى شركة kpler لبيانات الطاقة)

"در اين ميان آمارهای شركت كپلر بيانگر آن است كه كل صادرات نفت خام وميعانات گازی ايران در ماه نوامبر روزانه ٥٠٩ بشكه بوده است كه ٩ در صد كمتر از اكتبر و ٢٨ درصد كمتر از سپتامبر است"[٢٨].

وترجمته:

"في غضون ذلك، تُظهر إحصائيات شركة كبلر، شركة تهتم بتقديم بيانات خاصة بخدمات تتبع ناقلات النفط، أن إجمالي صادرات إيران من النفط الخام ومكثفات الغاز في نوفمبر بلغ ٥٠٩ برميل يوميًا، أي أقل بنسبة ٩% من شهر أكتوبر و ٢٨% من شهر سبتمبر".

قمنا أيضًا بتفسير المقصود من الاختصار (كپلر) عبر ذكره من خلال جملة اعتراضية داخل نص الترجمة أوضحت ماهية هذه الشركة ومهمتها.

ج- (**وزارت صمت**: تشير اختصارًا إلى وزارة الصناعة والمعادن والتجارة الإيرانية)

"وزارت صمت اعلام كرد: به دستور وزير صمت مقرر شده فروش خودرو از اين پس نه از طريق قرعه‌كشى در شركت‌هاى خودروسازى بلكه در سامانه فروش يكپارچه خودرو و به صورت شفاف انجام شود"(٢٩).

وترجمته:

أعلنت وزارة الصناعة والمعادن والتجارة: بناء على أوامر وزير الصناعة، فقد تقرر من الآن فصاعدًا، بأنه لن تتم مبيعات السيارات من خلال قرعة اليانصيب في شركات تصنيع السيارات، ولكن من خلال نظام مبيعات السيارات المتكامل وبطريقة شفافة.

في هذا النموذج تم ترجمة الاختصار (وزارت صمت) مباشرة إلى (وزارة الصناعة والمعادن والتجارة) دون الإشارة إلى المختصر الذي يشير إلى مصطلح خاص باللغة الفارسية. وربما يرجع السبب في ذلك لشيوع استخدام هذا الاختصار وتكراره كثيرًا في مثل هذه النصوص وهو ما سهل من مهمة المترجم؛ لكن في الوقت ذاته قد يسبب بالفعل إشكالية، وبخاصة مع المترجم المبتدئ في هذا المجال نظرًا لعدم معرفته بمدلوله.

٦- اقتراض المصطلحات الاقتصادية من اللغات الأجنبية

من الإشكاليات الأخرى التي تواجه مترجم النص الاقتصادي من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية؛ وتُلقي بالعديد من الصعوبات أمامه هي عملية اقتراض اللغة الأصل لمصطلحات اقتصادية متخصصة من لغات أجنبية داخل النص الاقتصادي نظرًا لافتقارها لمثل هذه المصطلحات. وهنا تكمن الصعوبة أمام المترجم في عدم وجود مكافئ بديل لها في اللغة المنقول إليها، أو لطريقة اقتراضها من اللغة الأجنبية مما يصعب عليه فهم المقصود من المصطلح، أو بسبب عدم معرفة المترجم- من الأساس- لماهية المصطلح ومضمونه؛ ومن ذلك الكثير في اللغة الفارسية مثل: (بانك آف شور- المصرف الحر، وسوبسيد- الدعم، وبانك استقراضى-

بنك الاقتراض)، وهنا يضطر المترجم للبحث عن هذه المصطلحات وتوضيح مفهومها إما في داخل متن الترجمة أو في هامش الصفحة؛ لاحظ النماذج التالية:

أ- (بانك آف شور – المصرف الحر)

النص الأصل:

"راه‌اندازی اولین بانک آفشور با سرمایه ۵۰ میلیون دلاری"[٣٠].

وترجمته:

إنشاء أول بنك افشور (مصرف حر) برأسمال يقدر بـ ٥٠ مليون دولار.

ب- (سوبسيد- الدعم)

النص الأصل:

"سوبسید نوعی مالیات منفی محسوب شده است که در رده مالیات‌ها در بودجه دولتی لحاظ می‌گردد"[٣١].

وترجمته:

الدعم هو نوع من الضرائب السلبية التي تصنف داخل ميزانية الحكومة في فئة الضرائب.

ثانياً: إشكاليات تتعلق بالجوانب الثقافية

هناك ارتباط وثيق الصلة بين الجوانب الثقافية للمجتمع واقتصاده؛ ولا يمكننا فصل أحدهما عن الآخر. فالمجتمع الذي تتوفر لديه الإمكانيات والأوضاع الاقتصادية المناسبة يمكنه أن يُبدع في صقل مهاراته الروحية والفكرية وتحقيق أهدافه وبرامجه الثقافية والاجتماعية. والمجتمع يحدد سلوكه وتعامله الاقتصادي وفقًا لثقافته؛ وهو ما دعا خبراء الاقتصاد للقول بمصطلح "الثقافة الاقتصادية– فرهنگ اقتصادی"[٣٢] وهو مصطلح يرى بأن الجوانب الثقافية تدخل ضمن العوامل المؤثرة في تقدم المجتمع. وفي كثير من الأحيان يلجأ الكثيرون من الكُتاب ومُحرري النص الاقتصادي لاستدعاء مصطلحات وتعبيرات ذات مدلول ثقافي في النصوص الاقتصادية للتعبير عن مدى إيجابيتهم نحو برنامج اقتصادي معين أو رفضهم له؛ وهو ما يأتي في إطار التأكيد على

أن الارتباط الوثيق بين الجوانب الثقافية والاقتصاد أمر طبيعي لا يمكن تجاهله. وهنا تكمن المشكلة التي تواجه مترجم النص الاقتصادي؛ إذ ينبغي عليه البحث عن المدلول الثقافي لهذه التعبيرات والاصطلاحات وتوضيح المقصود منها وربطه بمتن الترجمة؛ وبالتالي يُوصل الرسالة بشكل جيد للمتلقي. واللغة الفارسية تعج بالكثير من النصوص الاقتصادية التي تحتوي على مثل هذه التعبيرات والاصطلاحات ذات المدلول الثقافي؛ ومنها على سبيل المثال: (خودى و نا خودى– الموالون والمعارضون)، و(آتش به اختيار– للدلالة على السيطرة والسُلطة وحرية التصرف)، و(گاونر ومرد كهن– للدلالة على الهِمة والحكمة).

والأمر لا يقتصر هنا على حد التعبيرات والمصطلحات بل نجد هناك العديد من الإشكاليات الأخرى ذات الجانب الثقافي التي تواجه مترجم النص الاقتصادي ومن بينها: ترجمة أسماء الشركات والبنوك والمؤسسات والهيئات الاقتصادية، والمسميات والألقاب، وتبديل التاريخ الهجري الشمسي[٣٣] إلى تاريخ ميلادي، وأسماء المناطق الصناعية والبيئات الجغرافية والتي قد يضطر المترجم لوضع وصف لها في هامش الترجمة نظرًا لعدم معرفة المتلقي بها مثل (شهر مباركه صنعتى– مدينة مباركه الصناعية)[٣٤] وغيرها الكثير، واستدعاء ألفاظ من لهجات إيرانية أخرى داخل النص الاقتصادي مثل اللفظة (زآلو صفت) وهي لفظة مستخدمة في لهجة طهران[٣٥]، وتعني (بهره كش–استغلال)، لاحظ النموذج التالي:

أ- (خودى و نا خودى – الموالاة والمعارضة)

تعبير يتم استخدامه سياسيًا للدلالة بشكل عام على الموالاة والمعارضة للنظام. ومع مرور الوقت تطور مدلوله واتسع ليُستخدم كمعيار في المجال الاقتصادي يُوضح من خلاله المؤسسات والبنوك التي تعمل مع النظام بوصفهم الموالين (خودى)، والمؤسسات والبنوك التي لا تتعامل مع النظام بوصفهم بالمعارضين(ناخودى)، لاحظ النموذج التالي:

النص الأصل:

"معيارهاى خودى و ناخودى بودن را ميزان قدرت متمركزشده در اختيار برخى نهادها تعيين مى‌كرده و مى‌كند. به اين ترتيب بود كه در سال ١٣٥٨ صاحبان و مالكان بنگاه‌هاى

اقتصادى و صنعتى و بانک و بيمه خصوصى ناخودى شدند و تحت عنوان سرمايه‌دار زآلوصفت از همراهى با ميهن و سرزمين بازماندند"[٣٦].

وترجمته:

تعمل معايير المولاة والمعارضة على تحديد مقدار القوة المتمركزة في أيدي بعض المؤسسات. وبالتي في عام (١٣٥٨هـ.ش/ ١٩٧٩م)، كان أصحاب المؤسسات الاقتصادية والصناعية والبنوك وشركات التأمين الخاصة معارضين، وتخلفوا عن السير مع الوطن والبلاد تحت مسمى الرأسمالية الاستغلالية.

يُمثل هذا النموذج العديد من إشكاليات الجوانب الثقافية التي تحدثنا عنها، حيث يتضمن في طياته المصطلح (خودى و نا خودى– المولاة والمعارضة)، وعملية تبديل التاريخ الهجري الشمسي إلى ميلادي، والتي أبقينا فيها على التاريخ الهجري الشمسي وذكرنا بجواره المكافيء له من التاريخ الميلادي ليوضحه، وكذلك وجود اللفظة (زآلوصفت) وهي لفظة قام المحرر باستدعاءها في داخل النص ليصف الرأسمالية بالاستغلالية، وهي لفظة مقترضة من لهجة طهران.

ب- (آتش به اختيار– من يمتلك حرية القرار)

تعبير اصطلاحي له دلالة عسكرية يعني ترك قرار إطلاق النيران على الهدف الأجنبي بيد الجندي دون الرجوع لقيادته؛ وهو من التعبيرات التي طالب بها المرشد الأعلى في إيران الجماعات والتيارات الموالية له لتطبيقه في صراعاتهم التي يخوضونها بشتى أنواعها سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية وغيرها، وهو بذلك يتيح لهم حرية التصرف مع مثل هذه الصراعات دون الرجوع إليه بما يقتضى دعم النظام الإيراني. لكنهم أساءوا التصرف في استخدامهم لهذا المصطلح في كافة هذه المجالات، بالشكل الذي يعود بالنفع الذاتي عليهم؛ حيث انتشرت تحت ستار هذا المصطلح في المجال الاقتصادي عصابات التهرب من الضرائب، والتزوير، وتهريب البضائع وغيرها. وما يهمنا هنا أن عدم إطلاع المترجم على مثل هذه التعبيرات ودلالات

استخدامها سيؤدي بالتأكيد إلى نقلها بشكل خاطيء مما يسبب عدم وصول الرسالة للمتلقي بشكل جيد؛ لاحظ النموذج التالي:

النص الأصل:

"اگر ادعا شود كه يكى از مهمترين مشكل اقتصاد ايران در شرايط فعلى نيز تاخت و تاز «آتش به اختياران» در اقتصاد كشور است مبالغه نشده است. باندهاى قدرت با بكارگيرى مفاهيم مذهبى و واژگانيى همچون نفوذ استكبار و اقتصاد مقاومتى– كه داراى معنايى مشخص و تعريف شده اقتصادى نيستند– تلاش مى كنند تا رقباى سياسى را مرعوب و يا از صحنه خارج و بخش بيشترى از منابع عمومى را در اختيار بگيرند"(٣٧).

وترجمته:

ليس من المبالغة القول بأن إحدى أهم مشاكل الاقتصاد الإيراني في الوضع الحالي هي تفشي مصطلح "من لهم حرية التصرف" في اقتصاد البلاد. حيث تسعى عصابات السلطة عبر استخدامهم لمفاهيم ومفردات دينية مثل تأثير الغطرسة واقتصاد المقاومة – التي ليس لها معنى اقتصادي محدد وواضح– لترهيب المنافسين السياسيين أو إجلاءهم من الساحة والاستيلاء على جزء أكبر من الموارد العامة.

ثالثاً: إشكاليات تتعلق بالصور البيانية والأساليب البلاغية

من الإشكاليات الأخرى التي قد تواجه مترجم النص الاقتصادي هي استخدام محرر النص لأساليب بلاغية وصور بيانية توضح المعنى المقصود بكلام وجيز يؤثر في نفس المتلقي ويحقق الهدف المطلوب؛ ومن ثم وجب على المترجم البحث عن معانيها وتوضيح دلالتها حتى يتمكن من نقلها إلى اللغة الهدف على النحو المطلوب. والنصوص الاقتصادية باللغة الفارسية مليئة بالكثير من هذه الصور والأساليب التي تتنوع بين تعبيرات وأمثال، واستعارات، وغيره، لاحظ النماذج التالية:

أ- (چشم اسفنديار- عين اسفنديار)

من التعابير الإيرانية المزدوجة التعبير للدلالة على القُبح والجمال، والسيء والجيد في آن واحد. ويعود المثل إلى أحد أبطال الأساطير الإيرانية القومية ويدعى "اسفنديار"، والذي قيل إنه تعرى ليغتسل في الماء المقدس لكي يحمي جسده من التعرض للخطر، وذلك بناء على توصية من النبي "زردتشت"[٣٨]؛ إلا أنه بمجرد أن ألقى نفسه في الماء أغمض عينيه؛ وبذلك حمي جسده كله ما عدا عينيه التي بقيت عرضة للخطر. وقد استشهد المرشد الإيراني بهذا المثل لتشبيه الاقتصاد الإيراني بأنه مثل "اسفنديار"؛ والذي صار جسده كله نظيفًا إلا أنه كانت لديه نقطة ضعف، وبالتالي في حال عدم اهتمام الحكومة بنقطة الضعف تلك فإنها ستلحق الضرر بباقي الجسد.

النص الأصل:

" اخيرا رهبر انقلاب در ديدار با نمايندگاه مجلس، ضمن تاكيد بر لزوم آگاهى نمايندگان مجلس از توانايى هاى كشور فرمودند: «هم (بايد) بدانيم توانايى هايمان چيست، هم آن آسيب پذيرى هايمان؛ به تعبير رايج فارسى «چشم اسفنديار» را در خودمان كشف كنيم؛ ببينيم كجاى ما آسيب پذير است، حواسمان باشد»[٣٩].

وترجمته:

مؤخرا، صرح المرشد الأعلى للثورة ضمن تأكيده في لقاءه مع نواب البرلمان على ضرورة أن يكون نواب البرلمان على دراية بقدرات البلاد قائلًا:" ينبغي أيضًا أن نعرف ما هي قدراتنا، وكذلك نقاط ضعفنا؛ لنكتشف في أنفسنا "عين اسفنديار" وفقًا للتعبير الفارسي الشائع؛ دعونا نرى أين مواطن ضعفنا، لنكن حذرين.

يستلزم ترجمة هذا النموذج توضيح المقصود بالتعبير "عين اسفنديار" في هامش متن الترجمة حتى يتضح للمتلقي ما المقصود منه؛ ولعل محرر النص الأصلي قد سهل أمر ترجمة هذا التعبير عبر ذكره لعبارة "وفقًا للتعبير الفارسي الشائع" قبل هذا المصطلح، مما سهل من عملية الترجمة؛ لكن تبقى هناك إشكالية حال عدم معرفتنا بدلالات هذا التعبير، وهو ما سيؤثر

بالطبع على ترجمتنا لمجمل النص بشكل عام؛ خاصة إذا كان هذا التعبير من الكلمات المحورية بالنص. .

ب- (اكل از قفا- بدء العمل بطريقة خاطئة)

من الأمثال الإيرانية والتي تستخدم عندما يبدأ شخص ما العمل بطريقة خاطئة مما يُوقعه في المزيد من المشاكل، لاحظ النموذج التالي:

النص الأصل:

"یکی دو نفر از حاضران نیز که گویی متوجه شده بودند آقایان ظاهرا نمی‌دانند سخن بر سر چیست و تصور آنها از سرمایه‌های حاصل از صادرات و اصولا سرمایه‌های ملی و کشور را در حد سرمایه بقالی سرکوچه می‌پندارند، بی‌آنکه سخنی به زبان بیاورند به نظاره این بحث و گفت‌وگو نشسته بودند که ناگهان از میان حاضران، شخصی که گویی چندان با اقتصاد ناآشنا نبود اظهار داشت: دوستان ظاهرا با داستان «اکل از قفا»آشنا هستند، روشن نیست چرا موضوعی به این مهمی و در عین حال به این سادگی را تا این اندازه می‌پیچانند مگر این گفت‌وگوها برای اتلاف سرمایه های ملی توسط گروهی دست‌اندرکار است؟"(٤٠).

وترجمته:

بدا أن واحدًا أو اثنين من الأشخاص الحاضرين يفهمون أن السادة على ما يبدو لا يعرفون ما يقال، وأن فكرتهم عن رأس المال من الصادرات والاستثمارات الوطنية والمحلية تقف عند حد كونها محل بقالة على ناصية حارة، وكانوا جالسين يشاهدون هذه المحادثات دون الحديث ببنت شفة، وفجأة صرح شخص من بين الحاضرين، والذي بدا أنه لم يكن على دراية كبيرة بالاقتصاد، قائلًا: أيها الأصدقاء جميعكم على دراية بقصة "اكل از قفا– أي بدء العمل بطريقة خاطئة"، فليس من الواضح أن قضية بهذه الأهمية المهمة وفي نفس الوقت يتجاوزونها بهذه البساطة إلا إذا كانت هذه المحادثات تتم إدارتها من قبل مجموعة من العناصر لتدمير الاستثمار المحلي.

خاتمة البحث

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج على النحو التالي:

١-احتياج النصوص المتخصصة – ومن بينها النص الاقتصادي – إلى مزيد من الصور البيانية والأساليب البلاغية من أجل إيصال رسالتها إلى المتلقي؛ وهو ما يخالف ما شيع عن جمود لغة النص الاقتصادي واقتصارها فقط على الأرقام والنسب والإحصائيات في إيصال الرسالة للمتلقي.

٢-تقتضي ترجمة النص المتخصص– وفقًا لطبيعته– أن يكون المُترجم على إطلاع تام بالمضامين الثقافية لمصطلحات هذه النصوص، والربط بينها وبين السياق الواردة فيه؛ مما يستلزم امتلاك المترجم لعدد من الأساسيات، من أهمها: العمل على إيجاد المكافئ المناسب لهذه المصطلحات، والمعرفة التامة بأبنيتها واشتقاقاتها، فضلًا عن الاستعانة بخبراء المجال التخصصي للتعرف على أكثر هذه المكافئات انتشارًا.

٣-أثبتت الدراسة أن أكثر استراتيجيات الترجمة قد يلجأ إليها مترجم النص الاقتصادي لجعل النص مفهومًا ومقبولًا في اللغة الهدف هي استراتيجية الإيضاح؛ نظرًا لما تقدمه هذه الاستراتيجية من إمكانية إضافة المزيد من المعلومات بسهولة إلى اللغة الهدف، حتى في ظل وضوحها ضمنيًا في اللغة المصدر.

٤-جاءت إشكاليات ترجمة النصوص الاقتصادية من الفارسية إلى العربية– وفقًا للنماذج التي اعتمدنا عليها– في ثلاثة أنواع على النحو التالي:

أ. إشكاليات تتعلق بالتطورات والتغيرات الاقتصادية؛ ومن أهمها: اختلاف الأنظمة والتشريعات الاقتصادية، والقوانين والقرارات الاقتصادية الجديدة، واختلاف مسميات العُملات من بلد لآخر، وكثرة استخدام رموز الاختصارات بالنصوص الاقتصادية.

ب. إشكاليات تتعلق بالجوانب الثقافية تمثلت في استدعاء الكُتاب ومُحرري النصوص الاقتصادية لمصطلحات وتعبيرات ذات مدلول ثقافي؛ للتعبير عن مدى إيجابيتهم، أو رفضهم لبرنامج اقتصادي معين؛ مما يحتم على المترجم البحث عن مدلول هذه المصطلحات والتعبيرات وربطها بمتن الترجمة في اللغة الهدف.

ت. إشكاليات تتعلق بالصور البيانية والأساليب البلاغية المستخدمة في النص الاقتصادي؛ لتوضح المعنى بطريقة سلسة موجزة تؤثر في نفس المتلقي وتحقق الهدف المطلوب.

حصل الباحث على تمويل من برنامج منح الدراسات والأبحاث في مجا ل الترجمة بهيئة الأدب والنشر والترجمة بوزارة الثقافة بالمملكة العربية السعودية لإنجاز هذه الدراسة البحثية في مجال الترجمة (رقم المنحة ٢٨/ للعام ٢٠٢٢م)

الهوامش :

١– لطافتی، رویا، زارعی، حسن، زبان وترجمه تخصصی، نشریه پژوهش زبان وادبیات فرانسه، پیاپی ١٨، دوره ١٠، شماره ١٨، اسفند ١٣٩٥هـ.ش، ص٨٥.

٢– نیدا. یوجین ا، نحو علم الترجمة، ترجمة ماجد النجار، مطبوعات وزارة الإعلام، الجمهوریة العراقیة، ١٩٧٦م، ص٣١٨.

٣ – ارتبط مفهوم الأمانة في الترجمة قدیمًا بأمرین: أحدهما: أمانة النقل من النص الأصلي والالتزام بما ورد به، والآخر: الأمانة المتعلقة بالمترجم نفسه؛ بینما اختلفت معاییر هذا المفهوم في وقتنا الحالي، إذ یُعد مفهومًا نسبیًا معرض للتغییر والاختلاف، ومتضمن للعدید من القضایا الأخرى، شأنه في ذلك شأن العدید من مفاهیم العلوم الإنسانیة الأخرى، وحتى مفاهیم العلوم المتخصصة مثل الكیمیاء، والفیزیاء وغیرهما. وخیر دلیل على ذلك ما نراه في الترجمة الموجهة للقارئ، والتي یُعد المعیار الأساسي فیها تلبیة احتیاجات ورغبات جمهور القراء بعیدًا عن الالتزام بالنقل من النص الأصلي. كما أن ما نطالعه في ترجمة الشعر من التزام المترجم وأمانته في النقل من النص الأصلي قد لا یحقق– غالبًا– ترجمة ناجحة، وهو ما یتضح جلیًا في القصائد المترجمة التي اكتسبت شهرة عالمیة مثل ترجمة الشاعر الإنجلیزي "إدوارد فیتزجرالد" لرباعیات الخیام، والتي هي بعیدة كل البعد عن النص الأصلي لكنها في الوقت ذاته حققت المعنى المطلوب. لمزید من الإطلاع حول مفهوم الأمانة في الترجمة، ومدى التزام المترجم بالنقل من النص الأصلي، یرجع إلى: عطیة، فوزي، تطور الفكر الترجمي في أوروبا: نحو علم الترجمة في مدخله اللغوي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٤، مجلد ١٦، ١٩٨٦م ص ١٠٠–١١٣. وعلى، صلح جو، گفتمان وترجمه، نشر مركز، چاپ پنجم، ١٣٨٨هـ.ش، ص٨١–٨٣، و مینا باد، حسن هاشمی: نگاهی دیگر به مسئله ی امانت در ترجمه، مقالة نشرت بموقع https://rasekhoon.net/article/show/1358704. بتاریخ ١٥ مهر ١٤٠١هـ.ش/ أكتوبر ٢٠٢٢م.

٤– "تتضمن هذه المعاییر ما یلي: الكفاءة العامة لعملیة الاتصال والتي یمكن قیاسها من خلال الحد الأقصى لتلقي النص المترجم مقابل الحد الأدنى المبذول من الجهد لفك الشفرات اللغویة للنص، ومدى استیعاب المتلقي للفحوى الأصلیة للنص، وتكافؤ الاستجابة ویقصد به أن تكون استجابة المتلقي وتفاعله مع النص المترجم مكافئة لمتلقي النص في اللغة المصدر" ینظر: حامد، منى أحمد، إشكالیات الترجمة الأدبیة من الفارسیة إلى العربیة دراسة تطبیقیة على نماذج من الروایات الفارسیة المعاصرة، مجلة كلیة اللغات والترجمة جامعة الأزهر، العدد ٤٤، یولیو ٢٠٠٨م، ص٢٤٦.

٥– راشدی، حسان، استراتیجیات ترجمة النصوص المتخصصة ومساهمتها في تعلیمیة الترجمة، مجلة المترجم، العدد ١٥ (یولیو–دیسمبر ٢٠١٥)، ص ٢٢٥.

٦- "يُقصد بالنص العام أي النص الأكثر تداولًا واستعمالًا بين متحدثي اللغة الواحدة؛ والذي لا يقتصر على جانب أو نمط معين من التواصل؛ فهو عبارة عن مجموعة من الوحدات والقواعد والمعارف التي يعرفها ويُلم بها جميع متحدثي اللغة الواحدة. أما النص المتخصص فهو الذي يستخدم لغة خاصة للتعبير عن مضامين علوم أو مجالات معينة تحمل في طياتها العديد من المفاهيم والمصطلحات التي يعرفها ويتعامل بها المتخصصين في هذه المجالات". للمزيد ينظر: الشيخ، حليمة، تعليمية الترجمة بين اللغة العامة واللغة المتخصصة، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ١٠، ٢٠١٨، ص٢٨-٣٠.

٧- الخورى، فؤاد سليمان، الترجمة التخصصية وبنك المصطلحات، مجلة المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مج٣١، العدد ٦٠، يونيو ٢٠٢١م، ص ١٨٢.

٨- ناظميان، رضا، فن ترجمه از عربى به فارسى، ط١، المجمع الثقافي المصري، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٦م، ص ٢.

٩- "تعرف الترجمة الأدبية بأنها ترجمة الأدب بفروعه المختلفة أو ما يطلق عليه الأنواع الأدبية المختلفة مثل: الشعر، والقصة، والمسرح. وهي ترتبط بالجوانب الإنسانية التي تؤثر في مدى تذوق السامع أو القارئ لقصيدة أو قصة ما؛ وهي بذلك لا تركز على نقل دلالة الألفاظ إلى اللغة الهدف فقط وإنما يسعى المترجم للوصول إلى المغزى والتأثير الذي يفترض أن يُحدثه المؤلف في نفس القارئ أو السامع" ينظر: عناني، مُحَمَّد، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، الشركة المصرة العالمية للنشر لونجمان، ط ٢، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٦.

١٠- للمزيد ينظر: الحداد، مى حقيبة، النص المتخصص: مدخل إلى تحسين تعلم العربية، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد ٥٦، ٢٠٠٣م، ص ٣٤٨-٣٥٠، وبلمختار، خيرة، فرقانى، جازية، ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصصة من نقل لمفاهيم متخصصة إلى بحث عن مكافئات معنوية، مجلة المترجم، المجلد١٩، العدد ١، يونيه ٢٠١٩م، ص ١٢٤-١٢٦.

١١- تتم مراحل الترجمة وفقًا لمرحلتين، الأولى: المرحلة الفنية وتشمل عمليتي التحليل والتركيب؛ حيث يقوم المترجم فيهما بتحديد نوعية النص وتحليله واستخراج عناصره عبر ثلاثة مستويات: المستوى المورفولوجي، والمستوى اللفظي، والمستوى التركيبي. والمرحلة الثانية: المرحلة التنظيمية وتشمل قراءة عامة لموضوع النص، وامتلاك المزيد من المعلومات الأساسية حوله مما يمكن المترجم من عمل مقاربة لفهم النص الأصلي وإدراكه للهدف الذي ابتغاه مؤلفه بعيدًا عن التحيز والمحاباة، وتحديد موضوع النص ومكانة مؤلفه، ونمط الترجمة المتبع، ومعرفة ما إذا كانت ترجمة النص تستهدف المضمون أم الشكل، للمزيد حول مراحل الترجمة، ينظر: فقيه، اسماعيل، مراحل ترجمه، مجله مجموعهٔ مقالات علوم انسانى، دفتر اول، پاييز ١٣٧٩هـ.ش، ص١٣٥-١٣٨، وكحيل، سعيدة، نحو منهجية للترجمة المتخصصة، مجلة ترجمان، المجلد ٢٠، العدد ٢، أكتوبر ٢٠١١م، ص ٨٤- ٨٧، و حامد، منى أحمد، إشكاليات الترجمة الأدبية من الفارسية إلى العربية دراسة تطبيقية على نماذج من الروايات الفارسية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٤٨-٢٥٠.

12 - Edmond Cary.
13 - Gemar.
14 - Marianne Lederer.

١٥- بلمختار، خيرة، فرقاني، جازية: ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصصة من نقل لمفاهيم متخصصة إلى بحث عن مكافئات معنوية، مرجع سابق، ص ١٢٧.

١٦- "قد يتراءى للبعض أن ترجمة النصوص التجارية والاقتصادية أيسر بكثير من ترجمة النصوص الأدبية على اعتبار أنها لا تحتاج إلى الدقة في التعبير وتكتفي فقط بإلمام المترجم جيدًا بمصطلحاتها وتعبيراتها المستخدمة؛ في حين الأمر على العكس من ذلك، إن من الخطأ تصور أن لغة النصوص التجارية والاقتصادية في غنى عن أساليب اللغة الأدبية وصورها التعبيرية، بل ينبغي على مترجمها أن يكون على تفهم تام لكيفية استخدام الصور البيانية والأساليب البلاغية التي تمكنه من إيصال رسالة النص الاقتصادي أو التجاري للمتلقي بسهولة"، ينظر: خلوصي، صفاء، فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، ص ٩٢.

١٧- "يعرف المصطلح الاقتصادي على أنه لفظة اتفقت الجماعة الاقتصادية على استعمالها للدلالة على مفهوم اقتصادي يراد التعبير عنه". ينظر: بلمختار، خيرة، واقع ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصصة: دقة أم اضطراب مفاهيمي، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي- برلين، العدد الحادي عشر، كانون الثاني، يناير ٢٠٢٠م، ص ٤٠٩.

١٨- من مقالة بعنوان "مجلس ايران با حذف ارز ٤٢٠٠ تومانى موافقت كرد"، نشرت على موقع راديو فردا، بتاريخ ١٥ اسفند ١٤٠٠هـ.ش/ ٦ مارس ٢٠٢٢م. https://www.radiofarda.com/a/iran-valuta-subsidy/31738555.html

١٩- من مقالة بعنوان "ضرورت حذف صفرها و تغيير واحد پول ملى"، نشرت على موقع انصاف نيوز، بتاريخ ٥ مهر ١٣٩٦هـ.ش/ ٧ أكتوبر ٢٠١٧م، https://bit.ly/3X9TcBx.

٢٠- من مقالة بعنوان "ميركاظمى: با حذف ارز ترجيحى خريد نان كارتى مى شود"، نشرت على موقع فرا رو، بتاريخ ٢١دى ١٤٠٠هـ.ش/ ١١ يناير ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3GhXQro .

٢١- من مقالة بعنوان "كارت بالابرگ سرپرست خانوار ها شارژ شد"، نشرت على موقع فردا نيوز بتاريخ ١٣ شهريور ١٤٠١هـ.ش/ ٤/ سبتمبر ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3EDsnP1٢١.

٢٢ - من مقالة بعنوان "چرا رهبرى بر اقتصاد بدون نفت تاكيد دارند"، نشرت على موقع "وكالة أنباء مهر بتاريخ ٢٤ فروردين ١٤٠١هـ.ش/ ١٣ إبريل ٢٠٢٢م https://www.mehrnews.com/news/5466401/ .

٢٣- عملة ذهبية يتم صكها في إيران منذ العام ١٩٧٩م بمناسبة ذكرى انتصار الثورة الإيرانية في أشكال بمسميات مختلفة هي: تمام بهار آزادى، ونيم بهار آزادى، وربع بهار آزادى.

٢٤- كانت عملة التومان هي العملة الرسمية لإيران حتى العام ١٩٣٢م، وحل محلها الآن الريال الإيراني، لكن هناك لَبْس لا يزال يحدث حتى الآن بسبب استمرارية الإيرانيين في استخدامهم لعملة التومان في الكثير من التعاملات اليومية، وحتى في البيانات الرسمية والتقارير. وهنا يواجه المترجم مشكلة حال مصادفته داخل النص الاقتصادي لقيمة نقدية مُسعرة بالتومان هل يقوم بتحويلها للعملة الرسمية (الريال)، وهي عملة دارجة إلى حد ما في اللغات الأخرى ومعروف مدلولها، أم يُبقي عليها كما هي داخل متن الترجمة، ويقوم بتفسير قيمتها بالريال في هامش النص أو في جملة اعتراضية داخل متن الترجمة. معروف أن قيمة (١٠٠٠ تومان تعادل قيمة ١٠٠٠٠ريال) أي أننا نقوم بإضافة صفر عند تحويل قيمة التومان إلى الريال.

٢٥- من مقالة بعنوان "تفاوت سكه طرح جديد وقديم/ سكه طرح قديم در مسير حذف از بازار"، نشرت على موقع وكالة أنباء الطلبة الإيرانية بتاريخ ٢٨ آذر ١٣٩٥هـ.ش/ ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م، https://bit.ly/3UT1FrC .

٢٦- عملة تستخدم فقط في التعاملات الإلكترونية، وقُدر سعرها المبدئي لكل دولار بحوالي ٢٤٠٠٠ تومان.

٢٧- من مقالة بعنوان "سرمايه گذارى خارجى در ايران به كمترين ميزان طى ١٧ سال گذشته" نشرت على موقع راديو فردا بتاريخ ٢٧ خرداد ١٣٩٩هـ.ش/ ١٦ يونيو ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3OhFNDF.

٢٨ – اوغلو، دالغا خايتن، تحقق اندك درآمدهاى نفتى ايران؛ اوج گيرى صادرات، مقالة نشرت على موقع دويتش فيله فارسى بتاريخ ٧ اسفند ١٣٩٩هـ.ش/ ٢٥ فبراير ٢٠٢١م، https://bit.ly/3AqZP8V.

٢٩ – من مقالة بعنوان "توضيح وزارت صمت درباره وضعيت تازه فروش خودرو" نشرت على موقع دنياى اقتصاد بتاريخ ١٤ ارديبهشت ١٤٠١هـ.ش/ ٤ مايو ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3Ov5W25.

٣٠- من مقالة بعنوان "راه اندازى اولين بانك آفشور با سرمايه ٥٠ ميليون دلارى"، نشرت على موقع صداى بتاريخ ٤ تير ١٤٠١هـ.ش/ ٢٥ يونيو ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3GdsPUQ.

٣١- زاده، فرزاد لازمى، يارانه يا همان سوبسيد چيست؟ كاربردها فوايد و معايب يارانه چيست؟، مقالة نشرت على موقع ايران محتوا، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨م، https://irancontent.net/ .

٣٢- "مصطلح يُنادي بضرورة إصلاح الثقافة الاقتصادية للدول والحكومات؛ حيث يرى بأن الخُطط والبرامج الاقتصادية السليمة لابد أن يتزامن معها إصلاح في التصرفات والسلوكيات الثقافية للمجتمع، ويشمل هذا الإصلاح: ثقافة العمل، وثقافة الاستهلاك، وثقافة الإبداع والإنتاج المحلي". للمزيد ينظر: ادهم، مهدى نويد، تحليل فرهنگى (كتاب درسى مطالعات فرهنگى)، شركت چاپ ونشر كتاب هاى درسى ايران، چاپ دوم، ١٣٩٧هـ.ش، ص ٩٥-١٠٠.

٣٣- يُعرف كذلك بتقويم جلالي نسبة إلى السلطان السلجوقي جلال الدولة ملكشاه.

٣٤ – مدينة صناعة تقع في أصفهان بوسط إيران.

٣٥ – إحدى لهجات اللغة الفارسية، والتي تختلف بشكل واضح عن الفارسية المعيارية. وتُعد من اللهجات التي اعتمدتها الحكومة رسميًا للتعامل بها مؤخرًا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. كما يتم استخدامها في تعليم الفارسية للناطقين بغيرها.

٣٦– من مقالة بعنوان "ردپای خودی و غیر خودی در اقتصاد"، نشرت على موقع اقتصاد بازار بتاريخ ٢٥ آبان ١٤٠١هـ.ش/ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3ECYihw.

٣٧– علوی، احمد، آتش به اختیاران اقتصادی چه کسانی هستند؟، مقالة نشرت على موقع راديو فردا بتاريخ ٢٥ خرداد ١٣٩٦هـ.ش/ ١٥ يونيو ٢٠١٧م، https://bit.ly/3F825on.

٣٨ – مؤسس الديانة الزاردشتية، وكان يعيش في مناطق إيران وكردستان وآزربايجان الحالية، وظلت تعاليمه منتشرة حتى ظهور الإسلام.

٣٩– داودی، دانیال، چشم اسفندیار اقتصاد در ایران، مقالة نشرت على موقع روزنامه ايران، بتاريخ ٢٤ خرداد ١٤٠١هـ.ش/ ١٤ يونيو ٢٠٢٢م، https://bit.ly/3iiqCOF.

٤٠– امینی، امیر هوشنگ، بیراهه اقتصادی دولت، مقالة نشرت على موقع "پیشخوان" بتاريخ ٢٧ مرداد ١٣٩٧هـ.ش/ ١٨ أغسطس ٢٠١٨م، https://bit.ly/3u7l9N8.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

- خلوصي،صفاء، (١٩٨٢م)، فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية.
- عناني، محمَّد، (٢٠٠٣م)، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط٢، القاهرة.
- نيدا، يوجين أ، (١٩٧٦م)، نحو علم الترجمة، ترجمة ماجد النجار، مطبوعات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية.

ثانياً: أبحاث منشورة في الدوريات العربية

- الحداد، مى حقيبة، (٢٠٠٣م)، النص المتخصص: مدخل إلى تحسين تعلم العربية، مجلة اللسان العربي، العدد ٥٦.
- الخوري، فؤاد سليمان، (يونيو ٢٠٢١م)، الترجمة التخصصية وبنك المصطلحات، مجلة المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مج ٣١، العدد ٦٠.
- الشيخ، حليمة، (٢٠١٨م)، تعليمية الترجمة بين اللغة العامة واللغة المتخصصة، مجلة معالم، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ١٠.
- بلمختار، خيرة، (يناير ٢٠٢٠م)، واقع ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصصة: دقة أم اضطراب مفاهيمي، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الحادي عشر، برلين.
- بلمختار، خيرة، فرقاني، جازية، (يونيو ٢٠١٩م)، ترجمة المصطلحات الاقتصادية المتخصصة من نقل لمفاهيم متخصصة إلى بحث عن مكافئات معنوية، مجلة المترجم، مجلد ١٩، العدد ١.

- حامد، منى أحمد، (٢٠٠٨م)، إشكاليات الترجمة الأدبية من الفارسية إلى العربية دراسة تطبيقية على نماذج من الروايات الفارسية المعاصرة، مجلة كلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر، العدد ٤٤، القاهرة.
- راشدي، حسان، (ديسمبر ٢٠١٥م)، استراتيجيات ترجمة النصوص المتخصصة ومساهمتها في تعليمية الترجمة، مجلة المترجم، العدد ١٥.
- عطية، فوزي، (١٩٨٦م)، تطور الفكر الترجمي في أوروبا، نحو علم الترجمة في مدخله اللغوي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد ١٦، العدد٤.
- كحيل، سعيدة، (٢٠١١م)، نحو منهجية للترجمة المتخصصة، مجلة ترجمان، المجلد ٢٠، العدد٢.

ثالثا: المراجع الفارسية

- ادهم، مهدى نويد، (١٣٩٧هـ.ش)، تحليل فرهنگى (كتاب درسى مطالعات فرهنگى، شركت چاپ ونشر كاب هاى درسى ايران، چاپ دوم، تهران.
- على، صلح جو، (١٣٨٨هـ.ش)، گفتمان و ترجمه، چاپ پنجم، نشر مركز، تهران.
- ناظميان، رضا، (٢٠١٦م)، فن ترجمه، ط١، المجمع الثقافي المصري، القاهرة.

رابعاً: أبحاث منشورة في الدوريات الفارسية

- لطافتى، رويا، زارعى، حسن، (اسفند ١٣٩٥هـ.ش)، زبان و ترجمه تخصصى، نشريه پژوهش زبان وادبيات فرانسه، پياپى ١٨، دورهٔ ١٠، شماره ١٨.
- فقيه، اسماعيل، (پاييز ١٣٧٩هـ.ش)، مراحل ترجمه، مجله مجموعه مقالات علوم انسانى، دفتر اول.
- ياغچى، شهناز مُحَمَّد زاده، (زمستان ١٣٨٥هـ.ش)، مشكلات مربوط به ترجمه متون حقوقى در ايران، مجله پژوهش هاى ادبيات معاصر جهان، شماره ٣٥.
- صدر زاده، ماندانا، (تابستان١٣٩١هـ.ش)، ترجمه حقوقى: چالش ها و نظريه هاى معاصر، مجله پژوهش ادبيات معاصر جهان، شماره ٦٢.

- رستمی، مصطفی صداقت، بیگدلی، علی، (تابستان وپاییز ١٣٩٥هـ.ش)، ترجمهٔ متون علوم اجتماعی، مشکلات وراه حل ها، مجله مطالعات اجتماعی ایران، دورهٔ دهم، شماره ٢، ٣.
- باغجری، کمال، روزه، ناصر قاسمی، بزرگی، اسحاق طالب، کلوانق، سجاد صدقی، (بهار وتابستان ١٣٩٦هـ.ش)، چالش های برابریابی در ترجمهٔ فرهنگ های تخصصی چند زبانه بر اساس ترجمهٔ فرهنگ سه زبانه معجم المصطلحات الاقتصادية والماليه اثردکتر مصطفی هنّی، دوفصلنامه علمی- پژوهشی- پژوهش های ترجمه در زبان وادبیات عربی، سال ٧، شماره ١٦.
- عادل، مرتضی، رحیمی، حسام الدین، (تابستان ١٣٩٧هـ.ش)، اصول ترجمهٔ متون حقوقی، مجله مطالعات حقوقی خصوصی، سال چهل وهشتم، شماره ٢.

خامساً: روابط المواقع الإلكترونية للصحف

- موقع اقتصاد بازار http://www.eghtesadebazar.ir/
- موقع انصاف نیوز http://www.ensafnews.com/
- موقع بیشخوان https://www.pishkhan.com/
- موقع دنیای اقتصاد https://donya-e-eqtesad.com/
- موقع دویچه وله فارسی https://bit.ly/2MAdOhd
- موقع رادیو فردا https://www.radiofarda.com/
- موقع فرارو https://fararu.com/
- موقع فردا نیوز https://www.fardanews.com/
- موقع روزنامه ایران https://www.irannewspaper.ir/.
- موقع صدای بورس https://www.sedayebourse.ir/.
- موقع ایران محتوا https://irancontent.net/.
- موقع وكالة أنباء الطلبة الإيرانية "إيسنا" https://www.isna.ir/